التعليم الاولى

كيف نشأ وتدرج فى مصر

مقدمة: التعليم الأولى هو المرحلة الأولى للطفل . والأساس المتين الذى يبنى عليه مستقبله . والدعامة التى لابد من مرور الجميع عليها . وتشييدهم البناء على قواعدها . فالكل مدين له بالفضل . ما بين عظيم وحقير وكبير وصغير الهم إلا من عرف بنكران الجميل .

اهتم قدماء المصريين بتعليم أبنائهم منذ نعومة أظفارهم فسبب ذلك رقى البلاد وانتشار المعارف فى العصور الأولى من القرن العاشر إلى القرن العشرين قبل المسيح فكانت مصر تضيء العالم بأسره بأنوار مدنيتها وتفتخر بكثرة متعلميها وفلاسفتها وعظم شأن أدبائها وساستها مما أوجب احناء الرؤوس احتراما لتلك المدنية واعترافا بما قد أغدقته مصر من الخير على بنى الانسان . ولكن للأسف بادت تلك المدنية واختفت المعارف المصرية بدخول الأمم الفاتحة .

وجاء دور الاسلام وما بعده حتى زمن محمد على باشا الكبير وكان عدد المدارس والجامعات إلى هذا الوقت لا يتجاوز العقد الثانى إلا أنها كانت فسيحة الأرجاء عظيمة المواد يؤمها الطلاب من جميع الجهات العالمية لتلقى العلم من مبدئه الى نهايته .

وعند تولى المغفور له محمد على باشا رأس الأسرة المالكة فى مصر اهتم بالتعليم وأكثر من فتح المدارس والمكاتب وكانت الحكومة تتولى أمر الانفاق على جميع التلاميذ من غذاء ومسكن وملبس ومع ذلك فقد كان الأهالى لا يرغبون كثيرا فى التعليم رغم امتيازاته السابقة وكثيرا ما اضطرت الحكومة إلى أخذ أولاد المصريين قهرا لتعليمهم ولاقت الحكومة أكبر صعوبة فى تعليم البنات حيث لا يصادف قبولا مطلقا فى ذلك العصر ولذلك اضطر محمد على إلى إصدار أمره الكريم بشراء عشر جوار سودانيات صغيرات السن لتلقى فن الولادة

ثم كان عهد ابراهيم باشا قصيرا وجاء بعده عباس باشا الأول سنة ١٨٤٨ فهدم ما بناه جده العظيم وأغلق المدارس والمكاتب وفى سنة ١٨٥٤ تولى سعيد باشا ثم بعده فى سنة ١٨٦٣ اسماعيل باشا فشرع سنة توليته فى فتح المدارس من جديد لنشر التعليم وإزالة الأمية ووقف أطيان تفتيش الوادى وقدرها ٢٢ الف فدان لانشاء مدارس ومكاتب بالأقاليم

وفى أبريل سنة ١٨٦٨ شكلت لجنة من معظم رؤساء الحكومة للنظر فى تعميم التعليم تدريجا بالديار المصرية فقسمت المدارس الى ثلاثة أقسام : (١) مكاتب المدن الكبيرة (٢) مكاتب القرى والنواحى (٣) المدارس المركزية التى تنشأ فى مراكز المديريات . وفى شهر مايو من السنة نفسها صدر الأمر الكريم باعتماد هذا القرار وتنفيذه فبلغ بذلك عدد المدارس الأولية حتى سنة ١٨٧٢ (٤٦٩٦) مدرسة

ثم تولى توفيق باشا فأمر فى سنة ١٨٨٠ بتشكيل مجلس للنظر فى حالة التعليم فى مصر بناء على طلب ناظر المعارف اذ ذاك فبحث المجلس فى إحصاء عدد المتعلمين وقارنه بسكان القطر الذى كان حينذاك ٥٥١٠٢٨٣ نسمة وقرر تحسين التعليم الابتدائى وتوسيع التعليم الأولى وجعله ثلاثة أنواع :—

(١) ينشأ مكتب من الدرجة الثالثة فى كل قرية يبلغ عدد سكانها من ألفين إلى خمسة آلاف نفس ويعلم فيه القرآن الكريم والدين والقراءة والكتابة والقواعد الأربع الأصلية فى الحساب ويدرب التلاميذ على الموازين والمقاييس ويعطون بعض الملاحظات فى مبادىء جغرافية مصر وقانون الصحة ويدير كل مكتب (مدرسة أولية) من هذه المكاتب مؤدب واحد ما لم يتجاوز عدد التلاميذ ٤٠ تلميذا .

(٢) وينشأ مكتب من الدرجة الثانية فى كل مركز أو مدينة يبلغ عدد أهاليها من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف نفس يعلم فيه زيادة عما فى مكتب الدرجة الثالثة تاريخ الوطن وبعض مبادىء علم التاريخ الطبيعى وتمرينات عملية على قياس الخطوط والسطوح والأجسام البسيطة ويكون بكل مكتب فرقتان ممتازتان ومدرسان

(٣) وينشأ مكتب من الدرجة الأولى بمصر والاسكندرية وفى كل بندر من بنادر المديريات وفى كل بلد من البلاد المهمة التى يبلغ عددسكانها عشرة آلاف فأكثر لاعداد تلاميذ للتعليم النجهيزى (الثانوى) فاذا لم يرد من أتم الدراسة بمثل هذا المكتب الالتحاق بالمدارس الثانوية وكان يرغب فى الاستمرار فى الدراسة ليصل إلى درجة عالية فى التعليم فتحت له ولأمثاله مدارس تعلم فيها المساحة والزراعة والتاريخ الطبيعى المطبق على الزراعة إذا كانوا من جهة يشتغل أهلها بالزراعة . أما إذا كانوا من جهات تتسع فيها دائرة التجارة أنشئت لهم مدارس يعلم فيها الحساب التجارى وحسن الخط ومسك الدفاتر كما تعطى لهم بعض ملاحظات فى التجارة والصناعة

وقد أشارت اللجنة بعدم الاتساع فى فتح هذه (المكاتب) المدارس الأولية دفعة واحدة لأن هذا يضر بذلك المشروع المهم الذى عليه مدار البلاد فانه يلزم قبل كل شىء ترشيح مدرسين مستعدين يكونون جديرين بهذا الاسم وقد تحقق ذلك

بفتح مدارس المعلمين الأولية فيما بعد. ثم اعتمد الخديوى قرارات هذه اللجنة واستمرت الحكومة تنفذ تلك القرارات بقدر الامكان

وفى يناير سنة ١٨٩٢ تولى الحكم سمو الخديوى عباس حلمى الثانى السابق وفى أيامه أقبل الأهالى على التعليم وانشئت مدارس المعلمين والمعلمات الأولية لتخرج المدرسين الفنيين وأشرفت الوزارة على المدارس الأولية الحرة وعملت لائحة لامتحان معلميها واستمر العمل بها إلى أن ألغيت بلائحة امتحان شهادة الكفاءة للتعليم الأولى سنة ١٩١١

التعليم الأولى فى عهده الأخير

من ثلث قرن تقريباً شعرت الأمة بحاجتها الى نشر التعليم بين مختلف طبقاتها وذلك عند ظهور نتيجة عملية الاحصاء التى أجريت وقتئذ والتى دلت على أن نسبة الأميين الى عدد سكان القطر تبلغ نحو ٩٤ ٪ ولهذا قامت الأمة متكاتفة فى سنة ١٩٠٩ بجمع المال من أيدى المتبرعين ذوى المروءة لاقامة المدارس الأولية وتعميمها فى البلاد للقضاء على مرض الأمية المتفشى بينها ومحو عار الجهل الملازم لأفرادها وجماعاتها. غير أنه مع الأسف الشديد لم تتم تلك الحركة المباركة ولم تزل كذلك حتى صدر قانون مجالس المديريات سنة ١٩٠٩ فعنيت بعض تلك المجالس بهذه الأمنية وأحلتها محلها من الاعتبار بما فرضته من الضريبة الاضافية التى خصص منها ٧٠٪ لنشر التعليم الأولى ولكنها طمحت الى ما هو أرقى من التعليم الأولى وصرفت كثيراً من جهودها فى إنشاء صنوف التعليم الأخرى من ابتدائية وصناعية وزراعية ولهذا لم يكن للتعليم الأولى نصيبه الذى يستحقه من عنايتها

ولكن وزارة المعارف لم تغفل حاجة البلاد الماسة الى هذا النوع من التعليم حتى ترفع رأس مصر عاليا بين الأمم الحية فقامت بدورها وألفت لجنة فى سنة ١٩١٤ لبحث هذا الموضوع فصرفت هذه اللجنة جهوداً طويلة قيمة ورأت أن هذا المشروع الجليل يكلف خزانة الدولة ٢٫١٩٥٫٠٠٠ جنيه لتعليم ١٠٪ من السكان ولضخامة المبلغ فى نظرهم قامت حول المشروع ضجة وجعلته فى زوايا النسيان. ومع ذلك فقد بلغ عدد المدارس الى ذلك الوقت (٤٢٤٦) مدرسة أولية

مدارس المشروع

بعد ذلك تبسم له القدر بعد عبوسه وأتاح الله له عهد جلالة مولانا الملك فؤاد الأول فدرج فى رحابه وترعرع فى ظلاله وكتبت له من جديد صحيفة الوجود والخلود

فأقر حفظه الله ١٠٠ ألف جنيه لنشر التعليم الأولى تأسس بها أكثر من مائة مدرسة أطلق عليها اسم (مدارس المشروع) يعلم فيها القرآن الكريم والدين والحساب واللغة العربية وتقويم البلدان والرسم والصحة والأشياء والتربية الوطنية والبدنية وتدبير المنزل على نظام ماكان يعلم فى المدارس الأولية التى كانت قبلها والتى عرفت (بالقديمة).

المدارس الالزامية

ثم أشار جلالته على وزارة المعارف بدراسة هذا المشروع فدرسته من جديد ووضعت فى سنة ١٩٢٥ مشروعا لتعميم التعليم الأولى فى مدى عشر سنوات الى ١٥ سنة . وعلى أسس هذا المشروع أنشئت بالفعل ٧٨٠ مدرسة ثم أعقبها انشاء ٤٢٠ مدرسة أخرى فى العام التالى وقد اطلق على هذا النوع (المدارس الأولية الالزامية) وقد تقرر أن يعلم فى هذه المدارس زيادة عما يدرس بمدارس المشروع والقديم التاريخ ومبادىء العلوم وبسائط الهندسة والرسم بتوسع

التعليم الأولى وعلاقة ذلك بمعاميه

فى سنة ١٩٢٧ قورنت نسب المتعلمين إلى سكان القطر فتبين أنها كانت ٤ ٪ فى سنة ١٩٠٧ ثم ٧,٩ ٪ فى سنة ١٩١٧ ثم ١١,٨ ٪ فى سنة ١٩٢٧ مع أن عدد السكان فى ازدياد . عند ذاك ثبت للجميع نفع التعليم الأولى ودانوا لرجاله بالفضل وقدموا لأساتذته الثناء والشكر

وفى تلك السنة أعادت الوزارة نظر مشروع تعميم التعليم الأولى فعدلت بعض قواعده وبلغت نفقات تنفيذه نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات لتعليم جميع الأفراد

الالزام بالتعليم تنفيذا للدستور

وفى سنة ١٩٣٢ أراد جلالة الملك السامر على مصالح الرعية الكمال لمشروع التعليم الأولى فأمر أعزه الله أن تقرر سياسة ثابتة للتعليم الأولى يترتب عليها تعميمه فى جميع جهات القطر بعد أن توفر المدرسون الصالحون وأصبحت البلاد فى أشد الحاجة إلى تعميم هذا النوع من التعليم .

فقامت وزارة المعارف هذا العام بتقديم مشروع قانون التعليم الأولى إلى البرلمان تنفيذاً للمادة ١٩ من الدستور التى تحتم التعليم الأولى على المصريين من تمام سن السابعة إلى الثانية عشر من العمر فأقره رجال البرلمان وصدر به مرسوم ملكى فى شهر يونيه سنة ١٩٣٣

وقد رأت الوزارة تنفيذاً للقانون تحويل جميع المدارس القديمة والمشروع ومدارس مجالس المديريات إلى نظام التعليم الالزامى حتى يكون نصيب جميع المصريين من التعليم واحدا . وطلبت كذلك حصر عدد الأطفال الذين ينطبق عليهم القانون لتنفيذه فيهم

أدام الله جلالة مولانا الملك ووفق ولاة الأمور إلى ما فيه مصلحة البلاد ؟

عبد القادر ابراهيم حجاج
المدرس بملحقة المعلمين بالمنيا

الزملاء فى المدرسة

المدرسة هيكل مقدس يعمل كل من فيه على خير الشيء وسعادته وهيئة المدرسة إذا اتحدت وتعاونت فأفرادها لن يكونوا قد التزموا طريقة معينة ، وانما اتبعوا المثابة التى يجب أن يكونوا عليهـــا ، ويقيني أن تفرقهم أكبر عامل قيام مئات كل وإيجاد صعوبات وتكون الضحية الوحيدة هى طريقة تعليم الناشئة — ولست أعدو الواقع والحقيقة إن جعلت رئيس المدرسة تبعة كل ما يثار بين جدران مدرسته من غبار إذ ليست مهمته تنحصر فى مكاتبة الجهات الرئيسية وعمل بعض جداول مدرسية فحسب ! بل عليه أيضاً أن يسوس زملاءه ويتعرف ميولهم ويوجههم دائماً إلى الوجهـــة الصحيحة النافعة . وليضع الرئيس نصب عينيه ما أشار به رجال التربية من حفظ العلائق بينه وبين المدرسين فهم عونه فى الفصول الدراسية المختلفة فلا يألو جهداً فى احترامهم ومديد المعونة إليهم فى كل ما يقوم أخلاق التلاميذ فيعزز سلطتهم ويقوى نفوذهم ، ويجب ألا يفعل ما يقلل من هيبتهم فى أعين التلاميذ أو يقوض أركان سيطرتهم وأن يذكر دائماً أنه يؤدى لهم من الاحترام مايجب أن يؤدوا له . وكلما كان محافظا على العلاقات الطيبة بالمعلمين سهل عليهم جميعاً القيام بمهمتهم الشاقة على أكمل وجه . — أما إذا انساق إلى الخيالات جريا وراء فخر كاذب ممقوت ، فهو بهذا قد جنى على نفسه وعلى التلاميذ بما يحدثه من انقسام بين الموظفين تجدهم فريقا على آخر

أيها الرفاق الأعزاء رؤساء ومعلمين . يجب أن نكون فى العمل يدا واحدة قلبا وقالبا كى يستفيد التلاميذ بأكبر قسط من التعليم والتربية والتهذيب فنصوغ من ذلك العجين الرخو رجالا يكونون عدة المستقبل ورجال الغد لتفخر بهم مصر الناهضة — فان وفقنا فذاك أسمى أمانينا ؟ .

حسن عبد الحافظ عجمى
المدرس بمدرسة الجالية الالزامية بالقاهرة